

مثل سليمان بندوة منظمي الاتصالات باسيل: مستمرون في التصحيح والاصلاح والتطوير



المشاركين في المنتدى

مؤكدًا استعدادها، الآن للمضي قدماً سنة 2010 في تحرير الاتصالات الخلوية والدولية، ومعالجة بقية الاختناقات التي تصيب خدمات، الحزمة العريضة، ان على صعيد الشبكة الوطنية او المناطقية او الدولية..

واخيراً التي البراك كلمة اشار فيها الى الجازات شركة زين، وقال: «يمكننا القيام بأكثر من ذلك، اذا كانت لدى الهيئات المنظمة الرؤية والارادة لاستخدام التكنولوجيا التي نتيحها نحن، من اجل الدخول في شراكات مجددة وملموسة قائمة على المنفعة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص..»

واضاف، تحقيقاً لهذه الغاية، يتعين علينا اولاً مناقشة مختلف المسائل مع واضعي السياسات، من وزارات معال وسلطات ضرائب، وقناعهم بإعادة تقييم الموقف التقليدي تجاه سياسة فرض الضرائب على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. فأنا وزملائي، يمكن ان نسلم صفحات من الأدلة والبراهين على كيف ان خفض الضرائب المفروضة على أجهزة النقال ومواقيت البث يمكن ان يزيد عائدات الضرائب العامة، عن طريق تحفيز عائدات ضريبة القيمة المضافة وزيادة النشاط الاقتصادي..»

داخل اراضيه، وهو امر وطني بامتياز بالنسبة الى لبنان لانه يسهم الى حد كبير في منع الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية..

واضاف: «وضعنا هذه الورقة بأفق العساقم 2013، وما اننا ملتزمون، كدولة لبنانية وكوزارة الاتصالات، مبدأ استمرارية العمل، اي استمرارية ما بدأنا، من التصحيح الى الاصلاح والتطوير ليكون لبنان على لقاء معكم في السنوات المقبلة، وفي مصاف الدول المتطورة ولا يعتبر من الدول النامية..»

والتي البشير كلمة مما جاء فيها: «...» ليس من المستغرب ان نرى ان جميع المناطق الاقليمية تعترف بالاهمية الاساسية لخلق بيئة تمكينية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتربيز على المسائل التنظيمية باعتبارها مسائل ذات اولوية لاعمالنا المقبلة..»

من ناحيته، جدد شحادة التزام «الهيئة المنظمة للاتصالات، بتحرير سوق خدمات الحزمة العريضة، الوطنية والدولية في لبنان، وقال انه «على الرغم من الظروف السياسية السائدة في البلد، احرزت الهيئة تقدماً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة جداً،

أكد وزير الاتصالات جبران باسيل ان سياسة اي قطاع ترتبط بسيد هذا القطاع وهو الوزارة وواضع السياسة هو الذي يحدد هذه السياسة من دون اي منازع، لافتاً الى ان الدولة والوزارة ملتزمتان استمرارية سياسة قطاع الاتصالات حتى عام 2013..»

كلام باسيل جاء في خلال تمثيله رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في افتتاح الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات التي عقدت في فندق «الحيثور غراند، بعنوان «التدخل ام عدم التدخل؟»، في حضور رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات»، كمال شحادة بصفتة ايضاً رئيس «الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات»، مدير «مكتب تنمية الاتصالات»، سامي البشير، المدير التنفيذي في «مجموعة زين، سعد البراك بصفتة ايضاً رئيس «المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة»، والامين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توريه..»

كذلك حضر عدد كبير من الاعلاميين المحليين والاجانب، وجميع الراعين (ذهبيين، فضيين وبيرونيين) اضافة الى نحو 600 مشارك من 100 بلد (هيئات منظمة وصانعي سياسات ومزودي خدمات) يمثلون القطاعين العام والخاص..»

وتحدث باسيل موضحاً ان سياسة كل قطاع ترتبط بسيد هذا القطاع الا وهو الوزارة وقال ان واضع السياسة هو الذي يحدد هذه السياسة من دون منازع.

اشار الى ورقة سياسة قطاع الاتصالات التي وضعها في الفترة الاخيرة وقال ان هذه الورقة تقوم على مبدأ ان من حق اي كان ولا يحق لاي كان منع احد من الافادة من تطوير قطاع الاتصالات. وان خلق المعلومة او الوصول اليها او استعمالها، هو الامر الذي يمكن ان يخلق مجتمعات المعلومات والتواصل. ولبنان هو بلد التواصل الذي يهدف الى ردم الهوة الرقمية بينه وبين البلدان الاخرى، كما